
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

عرض كتاب:

اندلاع السلام "أطول الحروب الأهلية في إفريقيا" – هيلدا جونسون.

عرض:

أ. كمال الدين محمد عثمان

عرض كتاب: اندلاع السلام "أطول الحروب الأهلية في إفريقيا" – هيلدا جونسون.

عرض: أ. كمال الدين محمد عثمان

نُشر الكتاب في دار مدارك للطباعة والنشر، وصدر في العام ٢٠١١م؛ ويتكون من أربعمائة وست وسبعين صفحة، وقام بترجمته ميتافرس للترجمة.

يتكون الكتاب من سبعة فصول وخاتمة، سبقتهما مقدمتان الأولى بقلم الأمين العام السابق للأمم المتحدة، أعقبها شكر وتقدير، ثم مقدمة أخرى جاءت بعنوان: "أطول الحروب الأهلية في إفريقيا" سبقتها ثلاث خرائط جغرافية، الخريطة الأولى للسودان والبلدان المجاورة، والخريطة الثانية لجنوب السودان ودارفور، والخريطة الثالثة لكل من أبيي، وجبال النوبة، وجنوب كردفان، وقد تضمنت المقدمة ثمانية موضوعات.

يمثل الكتاب رواية هيلدا جونسون من الداخل، حول كيف تفاوض طرفا أطول حرب أهلية في إفريقيا، أي الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، والحكومة السودانية، لإنهاء أكثر من عشرين عاماً من سفك الدماء، وتأخذنا هيلدا، مستفيدةً من قدرتها الفريدة على التواصل مع النائب الأول لرئيس الجمهورية، وقائد الحركة الشعبية الراحل في رحلةٍ آخاذة، تبدأ منذ مستهل المحادثات في نيروبي، إلى لحظة توقيع الاتفاقية ذات المائتين وستين صفحة في نيفاشا، بعد ستة عشر شهراً. وهذه الرحلة غنية بالنظر العميق في الديناميات السياسية لشمال وجنوب السودان، بقدر قوة استخلاصاتها حول آليات التفاوض.

مؤلفة الكتاب هي هيلدا فراجفورد جونسون وزيرة التنمية الدولية في النرويج لفترتين، الأولى من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٠م. والثانية من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٥م، وقد لعبت دوراً محورياً في عملية سلام السودان التي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان في يناير ٢٠٠٥م..

انخرطت هيلدا جونسون بوصفها وزيرة تعاون دولي في النرويج، في جهود بناء السلام، والانتقال إلى مراحل ما بعد الأزمات في الكثير من البلدان الإفريقية.

ولدت هيلدا جونسون في أروشا بتنزانيا، وقد حصلت قبل انتخابها في البرلمان النرويجي (١٩٩٣–٢٠٠١م) على درجة فوق جامعية في انثروبولوجيا التنمية.

هنالك ملاحظة لابد منها على عنوان الكتاب، ذلك أن كلمة "اندلاع" ترتبط في لغتنا العربية بنشوب الحروب أو اشتعال النيران وما شابه ذلك، في حين أن المؤلفة تتحدث في سفرها عن السلام، والمجهودات التي بذلت أو الخطوات التي تمت حتى تمّ تحقيقه. ولهذا أرى أن كلمة اندلاع غير مناسبة هنا.

حظي الكتاب بمقدمة سطرها كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٦م، والتي جاءت في صفحة ونصف، تناول فيها الفترة التي استغرقتها المحادثات وقدرها ثلاث سنوات، وأنها جاءت ثمرة إخلاص مجموعة صغيرة من الأفراد داخل وخارج السودان، ومن بين هؤلاء هيلدا جونسون بجهودها التي لم تكل، حتى تحقق السلام بعد أن تغيرت بيئة السياسات الأوسع على نحو درامي، وكما أشارت المؤلفة، فقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م المأساوية إلى هذا التغيير، ووفرت الحافز لاتفاقية السلام.

جاءت مقدمة الكتاب تحت عنوان:"أطول الحروب الأهلية في إفريقيا"، متضمنةً"سبعة مواضيع، أولها تحت عنوان "المكالمة"، وذكرت فيها الكاتبة تاريخ الواحد والثلاثين من أغسطس من العام ٢٠٠٣م، للمكالمة التي تمّ خلالها الاتفاق مع النائب الأول لرئيس الجمهورية، للترتيب للتفاوض على مستوى أعلى، ثم توالت المحادثات بمشاركة آخرين. ولأكثر من ستة عشر شهراً، توجت كما هو معروف باتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م، وقد دشنت تلك المحادثات الهاتفية في سبتمبر ٢٠٠٣م، خطاً ساخناً بين الطرفين، استمر حتى توقيع اتفاق السلام الشامل. وقد أشركا مؤلفة الكتاب في مناقشاتهما ومداولاتهما الشخصية والمباشرة من خلال المكالمات المتصلة، والزيارات المتواترة إلى نيروبي ونيفاشا، البلدة الكينية التي دارت فيها المحادثات.

الموضوع الثاني في المقدمة جاء تحت عنوان "عقود الصراع" تتحدث فيه الكاتبة عن السودان جغرافياً من حيث المساحة، ثم تنوع ثقافاته مما جعله يمثل إفريقيا من نواحٍ شتى، ولكنها تتحول للحديث عن الصراع في دارفور ولتعود للحديث عن تاريخ الصراع بين الشمال والجنوب خلال الحكومات السابقة للحكومة الحالية، وكيف أنه كان تاريخ كارثي من العنف واسع النطاق، أوصل الجنوبيين إلى استخلاصات مختلفة، أكثرها أهمية كان حول ما ينبئ به ذلك التاريخ لهم ولمستقبل الإقليم.

العنوان التالي جاء تحت أسم "المحارب من أجل الحرية والسلام" تحدثت فيه المؤلفة عن سعيها للقاء جون قرنق، وأنها كانت ومنذ وقتٍ طويلٍ قبل لقائه، تتعاطف مع ضحايا الحرب في جنوب السودان، واعتمدت في الوصول إليه على منظمة العون الشعبي النرويجي (NBA)، والتي كانت تعمل بتعاون وثيق مع الذراع الإنساني للحركة الشعبية، والوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير.

تفرد المؤلفة سبع صفحات من الكتاب للتحدث عن جون قرنق، الذي تصفه بأنه شخصية تشد الانتباه، ومؤثرة، ليس بملامحه البدنية، وإنما عقله السياسي الثاقب في النظرية والتكتيك، وهو شخصية لا يمكن كسب ثقتها إلا بعد وقتٍ طويل، مما جعل الدائرة الداخلية لثقاته ضيقة للغاية، وكما قال علي عثمان محمد طه، إن لدكتور جون قرنق إدراك عميق للمسائل، كان يعرف ما يتحدث عنه، ويمتلك ناصية الحوار، والنقاش وبناء الحجج، لقد كان د. جون قرنق قائداً، وكان هذا واضحاً، لقد امتلك الخصائص التي تستلزمها القيادة، رغم أنه كان حذراً خارج دائرته الضيقة، فقد كان شخصاً اجتماعياً، محبوباً وكاريزمياً. وتعتبر المؤلفة أنه ليس هناك تناقض في تفكير جون قرنق فيما يتعلق بسودان جديد، فقد كان يعني "بلد واحد بنظامين"، وعلى حق تقرير المصير للجنوب، تتحدث الكاتبة بعد ذلك عن علي عثمان محمد طه، فتصفه بأنه مخططٌ سياسيٌ متأنٍ وذو عزم، لا يقوم بالمجازفات، ولا يكون في عجلة من أمره أبداً، وعلي عثمان المتأمل بطبيعته، مستمعٌ جيدٌ، وكمثقف يرى الأشياء من زوايا مختلفة، كان براجماتياً نادراً ما يرفع صوته أو يظهر ضيقاً، وصبور ويتشاور على نطاق واسع قبل أن يتخذ القرارات، ولم يكن يتردد في أن يعبر عن التقدير حينما يكون مُستَحقاً، أو خيبة الأمل والإحباط عندما يصيبه القلق من مسار المفاوضات، وهو في النهاية يظل شخص ذا خصوصية نوعاً ما.

"الجمباز السياسي" هو العنوان التالي، الذي تناولت فيه هيلدا جونسون الحديث باختصار من الأجنحة والتيارات داخل المؤتمر الوطني، كما تناولت المبادرات السياسية، مثل المبادرة الليبية المصرية، ثم أعقبت ذلك بعنوان تحت "١١ سبتمبر والحكومة السودانية"، ويدور حول فكرة أن العوامل الخارجية، كانت هي الحاسمة في شأن تطور الأوضاع السياسية في السودان، وأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر،

هي التي صنعت الفرق الكبير، إذ أصبح إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، عاملاً في مفاوضات الخرطوم مع الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي.

تختتم المؤلفة هذه المقدمة الطويلة بعنوان "١١ سبتمبر والحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان"، حيث توقع قادة الحركة أن تلك الهجمات، ستؤدي إلى بروز خط أمريكي أكثر تشدداً تجاه الخرطوم، ولكن يمثل الأثر الأكبر هو توحيد الفصائل الجنوبية، ومن الناحية العسكرية الشراكة الاستراتيجية التي تطورت مع قوات التحالف السوداني، ثم مشاركة المجتمع الدولي في الضغط من أجل محادثات سلام جدية.

جاء الفصل الأول تحت عنوان " الترويكا " والذي تذكر المؤلفة فيه أنها تؤيد حلاً عادلاَ للجنوبيين، والشعوب المهشمة الأخرى في إطار تفاوضي متفق عليه، مما جعلها تنسِّق مع مندوبتين أحداهما من ألمانيا والأخرى من هولندا، مع وضع الاعتبار للمشاركة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، استناداً إلى أنها الدولة التي تمتلك أوسع وأقوى حزمة من العصي والجزرات، وقد قررت دول الترويكا، استخدام طيف من تلك العصي والجزرات من أجل إحياء عملية السلام، وجعل الاتفاقية حقيقةً ماثلةً، فتم تعميم حزمة من الاختبارات لقياس مستوى التزام السودان بهدف أن تضمن تلك الاختبارات ما يلي:

١. السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق الحركة في جبال النوبة ووقف إطلاق النار في المنطقة.
٢. السماح بتوصيل الإغاثة، وبرامج التطعيم، بما في ذلك الاتفاق على أيام ومناطق للهدنة.
٣. وقف القصف الجوي للأهداف المدنية.
٤. لجنة للتحقيق في حالات الاسترقاق وإطلاق سراح الأشخاص المسترقين.

تبدأ المؤلفة في هذا الفصل الحديث عن دول الترويكا، فتتحدث عن قمة الإيقاد التي عقدت في الخرطوم، في الثامن والتاسع من يناير، بضيافة الرئيس البشير والتي رحب فيها البيان الختامي بالدعم الدولي، وليوقف بذلك دور منبر الشركاء كمراقبين في المفاوضات، ومن ثم بدأت اللقاءات مع قادة الحركة الشعبية في مناطق المتمردين، والتي أحدثت اختراقاً لعلاقات الحركة ببعض الدول، منها المملكة المتحدة، وقد أصبحت كلير شورت وزيرة التنمية الدولية البريطانية، شريكاً متعاطفاً مع عملية السلام، تؤثر على تفكير رئيس الوزراء حينها توني بلير، وتدفع

نحو تغييرات رئيسية في سياسة المملكة المتحدة تجاه السودان وكانت متيقنة تماماً أن استفتاء جنوب السودان، هو مفتاح الأزمة، وأن ذلك الاستفتاء يجب أن يتضمن خيار الانفصال.

تنتقل المؤلفة بعد ذلك للحديث عن تاريخ جبال النوبة، لتقر بأن البريطانيين لجأوا إلى العمليات العسكرية الواسعة، بما في ذلك القصف الجوي لإخضاع السكان المحليين، وقد وضعت منطقة جبال النوبة تحت إدارة منفصلة، وجرت محاولات لإغلاقها أمام النفوذ الشمالي، فظل الإقليم نائياً ومتخلفاً على الحدود بين الشمال والجنوب، لكنه لا ينتمي لكليهما وهناك مناطق نزاع أخرى لها ذات أهمية نزاع جبال النوبة، هي جنوب النيل الأزرق، وشرق السودان، وأبيي، مما يعكس موقف الحركة الشعبية ورؤية قرنق للسودان الجديد، التي تتمتع وفقاً لها كل المناطق المهشمة نصيب عادل في تقرير شئون البلاد، وبنصيب عادل من مواردها، ومن وجهة نظر الحركة الشعبية، يتطلب الوضع في هذه المناطق، إدخالها في مفاوضات سلام خاصة بها.

رغم أن الكتاب يتحدث عن خطوات السلام مع الحركة الشعبية ومفاوضات نيفاشا، إلا أن الكاتبة تفاجئنا بالتحول إلى قضية دارفور تحت عنوان "دارفور – قضية مختلفة"، تحدثت عن تاريخ الإقليم وقبائله، وان كانت تتصف الإقليم بالحديث عن معاناته خلال وبعد العهد الاستعماري. وظل الإقليم بسبب بعده وقلة سكانه وافتقاره إلى موارد ذات قيمة، متخلفاً بالكامل، وتأتي دارفور من ناحية مؤشرات التقدم الاجتماعي "الصحة والتعليم" على سبيل المثال بعد الجنوب المهمل كليةً، ولدارفور التي لم تكن أبداً أرضاً للوفرة، تاريخٌ من الجفاف والمجاعات والانتعاش والصراعات بين قبائله.

اتساقاً مع فلسفتها التي انتهجتها في ما مضى من صفحات، تتحدث المؤلفة تحت عنوان دارفور والكتاب الأسود عن تحيز الحكومة للأصول العربية، وجاء ذلك بسياستين، الأولى إصدار قرار بالسيطرة على الغرب، واتخاذ سياسة تمييزية بتوزيع الفور على ثلاث ولايات، مما جعلهم أقلية في كل ولاية، وتأسيس وظائف إدارية جديدة لضمان الأغلبية لذوي الأصل العربي، وبعض المعنيين لم يكونوا دارفوريين، وإنما أفراداً قَدِمُوا من تشاد، مما غير من موازين القوى كليةً.

وتنتقل الكاتبة مباشرةً للكتاب الأسود، لتقول إن محتوياته لمست عصباً حيًّاً، ومن ثم تتحدث عن اتساع قوات موسى هلال والتجمع العربي، في إطار تحضير لعمليات أوسع نطاقاً.

ويبدو أن الكاتبة هدفت من التطرق لقضيتي الصراع في دارفور والكتاب الأسود، التمهيد للحديث عن استراتيجية الحكومة السودانية، باعتبارها تقوم برمتها على تشريد السكان الذين يعيشون حول حقول النفط، معتمدةً على هيمنتها الجوية عسكرياً، لتشكك في التزام الحكومة السودانية بعملية السلام.

اتفاقية تقرير المصير المفصلية، هو عنوان الفصل الثاني، والذي تحدثت فيه هيلدا جونسون عن المفاوضين الرئيسيين، وتعني بهم الدكتور غازي صلاح الدين، الذي تقول إن الغربيين حسبوه ومازالوا براغماتياً، لكنه إسلامي حتى النخاع، شديد الولاء للقيم والمبادئ الإسلامية، أما سلفاكير ميارديت، فتصفه بأنه عسكري ذو خبرة طويلة في الاستراتيجية العسكرية والاستخبارات، ويتمتع بوقار ونزاهة وذكاء، وهو أكثر ميلاً إلى الجوانب العملية.

أما مراقبو الترويكا، فهم جين ملينغتون القائم بالأعمال بسفارة أمريكا بالخرطوم، وراشيل سيسك من قبل بريطانيا، ومن النرويج هالفور آسكيم، لاحقاً آلان قولتي مبعوث بريطانيا الخاص، وسفير أمريكا مايكل راينبيرغ، والسفير فيغارد البفسن عن النرويج وكيل هودينبو، ثم الجنرال سيمبيو بفريقه المكون من نيكولاس، وفينك هيسوم من جنوب إفريقيا، وجولين هوتينغر من وزارة الخارجية السويسرية، وكان بين المفاوضين من حين لآخر السفير محمد سحنون.

وصل الوسطاء إلى قناعة بأن كل المفاوضات السابقة قد فشلت بسبب قضية الدين والدولة، إذ إن الحركة الشعبية تخشى من أن يكون ثمة فخ يمكن أن تقع فيه، يتمثل في محادثات مستفيضة حول تدابير الحكم والنظام الفيدرالي والدولة والدين، بدون الوصول إلى القضية الجوهرية المتعلقة بتقرير المصير عن طريق الاستفتاء، وتذكر المؤلفة بأنه، نسبة للتجارب المتعلقة بعدم وفاء الشمال بالعهود، فإن الحركة لن تتنازل أبداً عن حق تقرير المصير، ولا عن الاعتراف الصريح بخيار الاستقلال لجنوب السودان، وقد ذكر جون برندرغاست "وهو صديق قديم للمؤلفة" بأن الحركة الشعبية

سوف تترك المفاوضات، إذا لم تتم معالجة قضية تقرير المصير على نحوٍ من السرعة، وقد هدد إصرار الحركة في هذا الشأن بانهيار المفاوضات تماماً، ما لم يتم ترتيب أولويات التفاوض. وفي حين أمل وفد الشمال في تغليب خيار الوحدة، فإن شرط وفد الحركة الشعبية، هو توحيد جنوب السودان والمناطق الثلاث في كيان واحد، ولعل هذا قد أوضح بما لا يدع مجالاً للشك حينها، بأنه لن يكون هناك اتفاق بدون ضمان حق تقرير المصير للجنوبيين، مما حدا بممثلي الترويكا للاتفاق على أن الوقت قد حان لاتفاق الطرفين، فتم اختيار ممثلين اثنين عن كل وفد، لاجتماع لا يخرجون منه قبل الاتفاق على الفترة الانتقالية، مثّل الحكومة فيه سيد الخطيب ويحيى حسين وكلُ من دينق ألور ونيال دينق عن وفد الحركة، ليتم الاتفاق على حق تقرير المصير، بما في ذلك خيار الانفصال، وترى المؤلفة أن هدف الحكومة من الموافقة، هو الحفاظ على الهوية والموروث الديني للسودان، في حين أن الحركة تخلت عن الدولة العلمانية الكونفيدرالية، "وهو مكون أساسي لفكرة السودان الجديد"، مقابل أن تحصل على استفتاء حول الوحدة أو الانفصال لجنوب السودان، وتعزيزاً لهذا اقترحت الحركة إنشاء مفوضية للتقويم والتقدير، تتكون من ممثلين دوليين لمراقبة الاتفاقية، والتأكيد على تنفيذها، وقد تّم تضمين ذلك في الاتفاقية.

تختتم المؤلفة هذا الفصل بتناول اللقاء الذي تّم بين البشير وقرنق، هو اللقاء الذي تّم في كمبالا، والذي مثل اختراقاً وساهم في تدعيم الاتفاق، بعد أن تحدث الطرفان عن البروتوكول ومفاوضات السلام، بما في ذلك اقتسام السلطة وحتى إمكانية قيام جيشين منفصلين، وقد سعى آخرون لتعكير الأجواء منهم حزب الأمة الذي رفض تقرير المصير، والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي، ولم يكن أي من تلك الأحزاب قد أُشْرك في المفاوضات أو تمت مشاركته بشأن البروتوكول. ولكن الجميع لم يكن يعلم ما تبنته الحركة الشعبية، فقد كانت الحركة تهدف إلى تغيير السودان وليس احتواء الجنوب.

تناولت القضايا التي ناقشتها المؤلفة في الفصل الثالث، المرحلة الحرجة من المفاوضات، إذ إن الفصل الذي جاء تحت عنوان: "أحلام السلام في خطر"، تناول الحديث عن التباين في وجهات النظر، بين وفدي التفاوض حول أولوية القضايا التي يتم

تناولها، ففي حين كان الأمن هو الأهم بالنسبة للحركة الشعبية، إلا أنهم أصروا على مناقشة "المناطق الثلاث"، كما كانوا يثيرون القضايا التي تّم حسمها سلفاً، فقد كانت الحركة ترى أن الحكومة غير راغبة في إبرام اتفاق عريض، وهذا يتناقض مع ما أورته المؤلفة في الصفحة مائة وواحد وأربعين من الكتاب حيث ذكرت أن الحكومة السودانية كانت تتطلع إلى ما هو أكبر من تهدئة عسكرية بين الطرفين، أي اتفاق رسمي لوقف إطلاق النار، وذلك نظراً للتداعيات الإنسانية الخطيرة التي أفرزها القتال. وقد تمّ الاتفاق على استخدام عبارة "وقف العدائيات"، والتي تعني في واقع الحال أمراً مشابهاً لاتفاق وقف إطلاق النار.

تتحول المؤلفة للحديث عن المناطق الثلاث ودارفور، والأوضاع في شرق السودان، وقد سعت الحركة لإدراج الإقليمين بغرض تعقيد المفاوضات، وعرقلة الوصول إلى اتفاق، متبنيةً مصالح تلك الأقاليم لأسباب سياسية وتكتيكية خاصة بها، إذ ظلت تتقدم بمقترحات تفتقر إلى الواقعية، وتثير دوماً قضايا تّم حلها، وقد بدت الحركة في المفاوضات كما قال غازي صلاح الدين كالمقاول الذي يحصل على نصيبه من الكعكة ويغادر فهم ليسوا شركاء، ولا يبدو أنهم راغبين في الشراكة، ولعل هذا جعل صبر الخرطوم ينفد، وزيادة القوى الشمالية الميالة لإطلاق سراح الجنوب بفصله. وقد تزامن هذا مع تصريحات للوزيرة البريطانية كلير شورت والتي كانت حينها المسئولة الرئيسية عن ملف السودان والتي ذكرت أنه يحق للجنوب الانفصال إذا رجَّح الاستفتاء ذلك الخيار. أما المناطق الثلاث، فقد أصرت الحركة على إيقاف عملية التعريب في المناطق التي تسيطر عليها، أما القضية المحورية الخاصة "بتقرير المصير" للمناطق الثلاث، فقد اقترحت هيلدا جونسون لقيادة الحركة الشعبية، أن تتم الإشارة إليها باستخدام تعبير المشورة الشعبية، وهو التعبير الذي استخدم في الأدبيات السياسية في الشمال على نطاق واسع.

تتحول المؤلفة للحديث في بقية هذا الفصل، عن المجهودات والمساعي التي بذلت من الطرفين، من أجل ترتيب لقاءات بين رئيس الجمهورية وقائد الحركة الشعبية من جهة، وبين علي عثمان وقائد الحركة الشعبية من جهة أخرى، وذلك بالاستعانة بكل من ابيل الير ود. كولد دينق صديق جون قرنق، والذي يتمتع بصلات مع شخصيات

عالية المستوى في مصر، وفي دوائر الحكومة السودانية، بما فيها القوات المسلحة. وقد سبق هذا لقاءات بين جون قرنق وقيادات المعارضة، إذ التقى بالصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني، فيما أطلق عليه لقاء قمة المعارضة وتمخض الاجتماع عن "إعلان القاهرة "، الذي تمسك بوحدة السودان، وساند عملية السلام في مشاكوس، ونادى بعاصمة قومية يتساوى فيها جميع المواطنين، وقد كانت استراتيجية الحركة حينها، إضعاف الحكومة والحزب الحاكم، وذلك بتقوية المعارضة أينما كانت، وبالتالي الحصول على مزيد من التنازلات، وعندما طرحت فكرة توليه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، قبل به كجزء من ترتيبات تقاسم السلطة، ولعل هذا يوضح ما ظل يمثل مأزقاً بعد ذلك لقرنق والحركة الشعبية، وهو الصراع بين رؤيته الخاصة بالسودان الجديد، والتي تقتضي إجراء إصلاح في المركز وعملية التحول، وبين الحاجة إلى تأمين المصالح الأساسية لجنوب السودان، بما فيها الاستفتاء.

يلاحظ على طريقة سرد المؤلفة للإحداث، أنها تعود من حين لآخر لتوجيه الأنظار والتركيز على الصراع في دارفور، إذ تتناول في هذه المرحلة تركيزها وتركيز زملائها على مفاوضات الجنوب، وعلى إيجاد أوضاع تحقق سلاماً عادلاً في كافة إنحاء القطر، ولكن تطور التمرد في دارفور شكَّل تهديداً جدياَ لوجود الحكومة، لارتباطه ببعض رموز المعارضة، مما جعل البثرة الصغيرة التي نمت خلال العقود السابقة، تتحول في دارفور إلى حريق شامل.

تمَّ اللجوء بعد ذلك لتكتيك قديم هو "مسودة الوسطاء"، بغرض إجبار الطرفين على اتخاذ موقف، على قاعدة "القبول بالمتاح أو تركه"، ولكن ظهرت خلافات جوهرية، أدت إلى مداولات ساخنة تطلبت جملة من التعديلات، بشأن الحكومة الموحدة، ووضعية العاصمة والشريعة الإسلامية، مما جعل المحادثات في حاجة إلى شريان حياة لإنقاذها من الانهيار، وقد صاحب هذه المرحلة تسلم علي عثمان ملف التفاوض، بدلاً عن غازي صلاح الدين، بمبادرة من الأخير، فكان طه يتابع المفاوضات بشكل لصيق يكاد يكون يومياً، مما جعل الوسطاء يعتقدون أن عملية التفاوض بشكل عام سوف تتغير، وخاصة أن الحكومة كما بدا أصبحت ترغب في تجنب اتخاذ القرارات الصعبة، من أجل الدفع بعملية السلام، مما جعلها تعبر عن عزمها على إنجاز مهمة السلام.

بدأت المؤلفة الفصل الرابع من كتابها، للحديث عن تحول الأعداء إلى شركاء في السلام، بتناول نقاط أهمها، قولها تحت عنوان الخيار الاستراتيجي، أن علي عثمان محمد طه والرئيس كانا يخشيان على السودان من التشظي، مما جعلهما يأملان التوصل بسرعة إلى حل، فكانا يحرصان على إقامة شراكة سياسية مع الحركة الشعبية، خاصةً أن الحركة تقدر أن استمرار الجمود في المحادثات، يصب في مصلحة الحكومة، من خلال تمكينها من إعادة تسليح وإعادة بناء مليشياتها عن طريق احتكار عائدات النفط، فالتقي طه وقرنق بنيروبي، في لقاء كان الأول بينهما، والذي استغرق عشرين دقيقة فقط، ولكنه كان كافياً ليدرك كلاهما أن لديهما شيئاً ما مشترك. واستمرت المفاوضات والتي تمَّ فيها التركيز على القضية الشائكة، المتمثلة في الترتيبات الأمنية، وهي الممارسات التي جعلت المؤلفة تدرك حجم الاختلافات بين الطرفين، ليس فقط في مواقفهما التفاوضية، ولكن أيضاً في نظرتهما العامة، وطرائق تفكيرهما، وأنساق قيمهما وتوقعاتهما.

لقد كانت تجربة غريبة، فقد كانا اثنين من قادة السودان، ولكن حجم الاختلاف بينهما مهولاً كما ذكرت، وقد كانت القضايا أبعد ما تكون عن الحل، مثل استراتيجية الدمج الكامل لقوات الحركة، والحجم المقترح للقوات المسلحة في الجنوب، وقد كان لدى الحكومة شكوك، بأن الحركة تسعي لكي يكون لها في الجنوب أكبر مما كان ضرورياً، وذلك استعداداً للاستقلال، أو تأهباً لتجدد اندلاع الحرب، مما جعل علي عثمان يستقدم القيادة العسكرية للمحادثات للمشاركة في الحوار حول المسائل الأمنية، مثلما فعل لاحقاً مع زعماء دينيين فيما يتعلق بموضوع الشريعة، والعاصمة القومية، وقد تمَّ التوقيع على البروتوكول المتعلق بالترتيبات الأمنية في ٢٥ سبتمبر٢٠٠٣م، وبتوقيعهما آلت السيطرة الكاملة على عملية التفاوض إلى الزعيمين، وتقلص من ثمَّ دور كبير الوسطاء وأمانة الإيقاد، إلى دور الميسِّر الذي يقوم بالترتيب للاجتماعات الفنية، وجلسات الإحاطة التي يقدمها الخبراء الدوليون، وعند الحاجة.

ببلوغ هذه المرحلة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على عملية السلام، من أجل الإيفاء بمواعيد نهائية مصطنعة، لأسباب سياسية داخل أمريكا.

ولكن تزامن هذا مع تحول الأمم المتحدة للاهتمام بدارفور، كان على حساب عملية سلام الجنوب كما تقول المؤلفة، خاصةً أن كولن باول وزير الخارجية الأمريكية حينها، حث الطرفين على الانتهاء من المحادثات، بحلول الموعد النهائي الذي أعلنه الطرفان في ٣١ ديسمبر، مما عزز المخاوف بسعي أمريكا للاستيلاء على المحادثات، مما احدث قدراً من الارتباك، فتم الترتيب لجولة محادثات تتناول قضيتي تقاسم الثروة والمناطق الثلاث، وقد أرجعت المؤلفة الفضل في الكثير من التقدم الذي أحرز في نهاية المطاف في محور تقاسم الثروة، للعمل الدءوب الذي قام به الفريق الفني، وفي هذه المرحلة سعت هيلدا جونسون لإشراك التحالف الوطني الديمقراطي، وهو ما رفضته الحكومة خوفاً من فتح باب المحادثات لدخول المعارضة الشمالية فيه. المخاطرة بقيام تحالف على طاولة المفاوضات بين الحركة وأحزاب المعارضة أو الحركات المتمردة في دارفور، في حين خشيت الحركة من أن تخسر كثيراً، إن هي رضيت بمشاركة آخرين معها، وقدرت أن الخسارة ستكون فادحة إذا ما قدر للمفاوضات الموسعة أن تنهار.

في نهاية هذا الفصل، تتحدث المؤلفة عن زيارة وفد الحركة الشعبية للخرطوم، بوفد يتألف من باقان اموم، وياسر عرمان، وسامسون كواجي، وادوارد لينو، وعبدالعزيز آدم الحلو، وسيف البلولة، وآن آيتو، واوت دينق، وغريس داتريو، وهو الوفد الذي تمَّ استقباله بحفاوة بالغة، واعتبر الطرفان أن زيارة وفد الحركة الشعبية للخرطوم، مثَّل اختراقاً سياسياً كبيراً، في حين واصل وفد التفاوض في نيفاشا التفاوض حول النفط، والعملة، والمناطق الثلاث، والمشورة الشعبية، وتمَّ حينها إغفال قضية المياه، لأنها قضية تمس دولة جارة وهي مصر، خشية من أن تصبح أكثر عصبية حول نتائج عملية السلام.

كل ما سبق، مهَّد لتقدم وئيد في المفاوضات بشأن السلام، رغم أن قضية المناطق الثلاث، كانت قد أضافت حينها المزيد من التعقيدات، لمفاوضات تقاسم الثروة، وهددت بتقويض عملية السلام برمتها، إذ تبلورت حولها رؤيتين متعارضتين، فبالنسبة للحركة الشعبية، كان مصير المناطق الثلاث وكذلك مصير دارفور والشرق بذات القدر، هو المبرر للمشاركة في المفاوضات، وان إبرام اتفاق للجنوب فقط على حساب

الشعوب المهشمة الأخرى، وعلى حساب حلفاء الحركة في المناطق الثلاث، كان غير وارد على الإطلاق، فالسلام يستند على العدل، وعليه فإنه من دون نقل السلطة والموارد إلى المناطق المهشمة، لا يكون السودان قادراً على تحقيق السلام وتجنب التشرذم، في حين كانت الخرطوم تجادل بان انتقال السلطة إلى المناطق المهشمة، قد يؤدي إلى بلقنة السودان، وكانت الخرطوم قلقة على نحوٍ خاص بشأن تقرير المصير، ولذا اختارت الحكومة تكتيك المماطلة في هذا الوقت، في حين اتجهت الحركة لإدراج دارفور والشرق في المفاوضات، وقد قامت بالتنسيق مع حركات التمرد في دارفور، وكانت استراتيجيتها تتمثل في التفاوض بجدية لتحقيق السلام والتحول السلمي، مع العمل من أجل تغيير النظام بالتنسيق مع التحالف الوطني الديمقراطي، اتساقاً مع هدفها بالهيمنة على عملية سلام السودان، فبدأ كلٌ من الكونجرس الأمريكي والحكومة الأمريكية، يلوحان بعصا دعم الإرهاب على وفد الحكومة، من أجل التحرك بسرعة على جبهة المفاوضات، وإظهار الالتزام المتجدد بالمحادثات، وتجاوز حالة اللا حرب واللا سلم، التي يرى كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الشعبية، أنها ستعود بالنفع على الحكومة، طالما أنها سوف تستمر في الحصول على عائد حقول النفط، وتزامن هذا مع تصاعد الضغوط الدولية على الحكومة، نتيجةً للحرب في دارفور، فاتفقت الوسيطة هيلدا جونسون مع طرفي التفاوض، على تاريخ السادس عشر من مارس كموعدٍ نهائي للجولة.

أقرت المؤلفة بأنها كانت على اتصال مع أمريكا حول أبيي، فانخرطوا في مناقشات مشتركة بين الوكالات التي تضم المبعوث الخاص، ووزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي، البيت الأبيض، والمعونة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي كان مديرها " أندرو ناتسيوس" ومساعداه "روجر ونتر" و"بريان داسلفا"، يملكان صلات قوية مع الحركة الشعبية، وهم المجموعة التي تكون منها الوفد الذي تولى مهمة عرض الاقتراح الأمريكي، والذي كان مضمونه هو:

أ. لجنة مستقلة لمراجعة تاريخ أبيي، والتوصل إلى قرار ملزم حول حدودها.

ب. إجراء استفتاء في منطقة أبيي

ت. ترتيبات إدارية مع وضع خاص تحت مظلة رئاسة الجمهورية

وقد قبلت الحكومة المقترح، ومن ثم تم الانتقال لقضايا أخرى، منها اقتسام السلطة، ووضع العاصمة القومية، والتي تمت فيها تنازلات متبادلة. وكان من ضمن المسائل المهمة التي بقيت دون حل هي قضية التمثيل في المجالس التشريعية، في منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، والتي تم الاتفاق على تقاسم المناصب العليا فيها، وكذلك في شأن النسبة المئوية لتمثيل الجنوب في البرلمان الوطني. ومستوى التمثيل للأحزاب الأخرى. وهو الأمر الذي جعل قرنق يقول متحدثاً إلى إذاعة صوت أمريكا في ٣٠ مايو:

" لقد تم التوصل إلى اتفاق سلام، ليس بالضرورة لأن الطرفين أرادا ذلك. وإنما لأنهما أُجبرا عليه، لقد تفاوضنا على اتفاقية لأننا أُجبرنا بالكثير من الضغوط، أن الطرفين قد شعرا أن تكلفة استمرار الحرب، أعلى من تكلفة وقفها، ومن ثم فقد أوقفنا الحرب".

انشغل بعد ذلك كلٌّ من علي عثمان وقرنق، بمواجهة الجبهة الداخلية لكليهما، حيث كان وجودهما مطلوباً وبإلحاح بعد غياب طويل، وقد تعرض طه لانتقادات حادة من قبل بعض المتشددين، في حين ظل قرنق في مساعٍ طويلة مع الدوائر الجنوبية لإقناعها بالاتفاقية.

من ناحية أخرى، كان يُعتقد أنَّ اتفاقية نيفاشا يمكن أن تقدم نموذجاً لدارفور، فيما يتصل بالحكم الذاتي، تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، وقد أشارت المؤلفة إلى أنه من الضرورة بمكان، أن تتخذ الحكومة قراراً حاسماً بالمضي قدماً في مفاوضات موسعة حول دارفور.

اجتمع زعيما التفاوض مرة أخرى في نيروبي، لمناقشة ترتيبات التنفيذ، فتناولا وقف إطلاق النار، والقضايا الأمنية ذات الصلة، وقاما بتكوين لجنة فنية تتكون من مجموعة من كل طرف، انحصر تركيزها على قضايا تمويل القوات المسلحة، ومواعيد وكيفية دمج المليشيات المتعددة في الجيش السوداني، والجيش الشعبي لتحرير السودان.

طلبت دول الترويكا تقديم تقرير لمجلس الأمن، حول وضع عملية الإيقاد للسلام والموقف في البلاد، في التاسع عشر من نوفمبر خلال اجتماعه في نيروبي، وكانت

واحدة من المرات القليلة التي يجتمع فيها مجلس الأمن في إفريقيا، وكانت هذه واحدة من المرات القلائل في التاريخ التي يحضر فيها ما يسمى "لاعب غير حكومي"، قائد تمرد ليخاطب مباشرةً اجتماعاً رسمياً لمجلس الأمن، وخاطبه كل من علي عثمان محمد طه ومؤلفة الكتاب "هيلدا جونسون"، التي وللغرابة ذكرت بأن اتفاقية السلام لن تضع نهاية للنزاع الطويل بين الشمال والجنوب، ولكنها قد توفر الأرضية السياسية لمعالجة جذور النزاعات المتواصلة في السودان بما في ذلك دارفور. وقد تضمن قرار مجلس الأمن المخصص لما سيعرف الآن باتفاقية السلام الشامل، توجيهاً للطرفين بالالتزام بالموعد النهائي للتفاوض وهو الحادي والثلاثين من ديسمبر، وهنا بدأت مرحلة التحرك الصعب إلى الأمام كما تقول الكاتبة، ففي هذا المنعطف نجحت اللجان الفنية في تسوية مسألة تحويل عائدات النفط، وهيكلة المصرف المركزي، وتوقيت الانتخابات. وتم تحويل ملف أبيي للمفوضية، على أن تبدأ المفوضية أعمالها بعد ثلاثة أشهر من الفترة الانتقالية.

تحت عنوان: " التصدي لمحاولات تقويض الجهود"، ذكرت هيلدا جونسون أنَّ كلمة الشامل، كان الهدف منها أن تعكس القضايا المدرجة في الاتفاقية، وليس تمثيلها الإقليمي أو السياسي، وما لم يتم الكشف أو التعبير عنه بوضوح هو، أنَّ الحكومة والحركة الشعبية قد التزمتا بمضمون، وهو أنَّ الاتفاقية توفر الأساس لعملية سياسية شاملة مع الأطراف الأخرى، وأنها تمثل نموذجاً للتعامل مع التحديات في غرب وشرق البلاد، وترى المؤلفة أنه إن لم تبدأ هذه العمليات في أقرب وقت، فقد كان يمكن تقويض اتفاقية السلام.

باقتراب أعياد الميلاد، تمت تسوية العديد من القضايا، وتبقت فقط قضيتا وقف إطلاق النار والقضايا الأمنية، وقضيتان أخريان تتصلان بالشرق والمجموعات المسلحة الأخرى، وكان قرنق ينظر للعام ٢٠١١م وما يليه، ويخطط لإصدار وثيقة تأمين للجنوب، في حالة تدهور الوضع أو انحياز الاستفتاء للانفصال، كما ترى المؤلفة أنَّ الخرطوم سوف تعترض على اقتناء الجيش الشعبي لتحرير السودان أسلحة من الخارج، إذا ما قام بطرح مثل هذا الاقتراح أثناء مفاوضات الترتيبات الأمنية، وقرر بدلاً عن ذلك الإصرار على تمويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من موارد الحكومة المركزية،

وهو مطلب فيه الكثير من عدم المعقولية، وعندما يهدد الجمود في هذه القضية الاتفاقية بأكملها، يقدم تنازلاً رئيسياً من أجل السلام، بطرح بند يسمح باستيراد الأسلحة التي كان يرغب فيها وهو ما كان يخطط له على طول الخط.

تختتم د. هيلدا جونسون الفصل السادس، بموضوع تحت عنوان: "توقيع اتفاقية السلام الشامل"، والذي تتناول فيه حفل التوقيع، والحضور، وكلمتي رئيسي الوفدين وكلمتها، لتختتم الكتاب بالفصل السابع، والذي يتناول "مذاق السلام والإنجازات والتحديات"، إذ تتحدث الكاتبة عن تمدد السلام نحو دارفور والشرق، باعتبار أنه إذا أعقب هذا تسوية قضيتي دارفور والشرق، قبل تدشين حكومة الوحدة الوطنية في التاسع من يوليو٢٠٠٥م، فإنَّ النظام الجديد سيكون مبنياً على سلام شامل بحق وحقيقة، وقد نوهت إلى أنَّ هناك مخاطر حقيقية، في أن تؤدي الأحداث في الشرق أو الغرب لتقويض اتفاقية السلام الشامل بأكملها، إذ إنَّ بناء السلام لا يقل أهمية عن صنع السلام، ولهذا فقد تم التحضير لمؤتمر المانحين باجتماعات في هولندا في إبريل ٢٠٠٣م، وأوسلو في سبتمبر ٢٠٠٤، وفي مارس ٢٠٠٥م، ووعد مدير البنك الدولي آيسيك ديوان السودان، في اجتماع بأوسلو في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤م، بأن يكون صندوق المانحين جاهزاً للصرف بعد ثمانية أو تسعة أشهر، وقُدِّمت وعودٌ مماثلةٌ لكل من الحكومة والحركة الشعبية، ولكن لم تحدث الكثير من النتائج.

من ناحية أخرى، كانت مسألة الأمن من بين المسائل الأكثر إلحاحاً، إذ ظهرت تحديات تواجه حفظ السلام، مما تطلب مراجعة قضايا مهمة منها مراقبة وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج لقوات كلا الطرفين، وقد تم الاتفاق بين الأمم المتحدة وطرفي النزاع في هذا الشأن، مما فتح الباب واسعاً أمام مجلس الأمن لإصدار قراره القاضي بنشر قوات حفظ السلام.

كان أكبر أثر سياسي لعملية السلام في السودان هو قضية دارفور، ففي السادس من مايو ٢٠٠٦م، تم توقيع اتفاقية مع حركات دارفور، وفي أكتوبر من نفس العام تمَّ التوقيع على اتفاقية سلام مع جبهة الشرق.